### ****تبسيط لمواد قانون "نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة"****

### ****توضيح مبسط للمادة 1 – التعريفات****

**حق الضمان:** **اتفاق قانوني** يسمح للدائن بالحصول على أموال أو ممتلكات المدين **إذا لم يسدد التزاماته.**

### الضمانة: هي **الأصل **أو** المال المنقولالمستخدم كضمان للقرض**، مثل **المركبات، المعدات، الحسابات المصرفية، الأوراق التجارية**.

**الالتزام المضمون:** هو **القرض أو الدين** الذي تم تقديم الضمانة لتأمينه، ويشمل الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية.

**المضمون له:** هو **الدائن** الذي يحصل على حق الضمان لضمان استرداد أمواله.

### ****الضامن**:** هو **الشخص أو الجهة التي تقدم الضمانة**، وقد يكون المقترض نفسه أو طرفًا ثالثًا.

### ****المضمون عنه**:** هو المدين المسؤول عن سداد الالتزام المضمون، والذي قد يكون مختلفًا عن الضامن.

### ****الذمة المدينة:**** هي الأموال التي يحق للمدين الحصول عليها من الغير، سواء كانت مستحقة الآن أو في المستقبل.

### ****الضمان بحوالة الحق**:** هو اتفاق بين الدائن وشخص آخر يتم بموجبه تحويل حقوق مالية إلى الدائن كضمان.

### ****السجل**:**هو السجل الرسمي الموحد الذي يتم فيه تسجيل جميع الضمانات على الأموال المنقولة لحمايتها قانونيًا.

### ****الإشهار:**** هو إجراءات تسجيل الضمانة في السجل، بحيث يصبح حق الضمان معترفًا به أمام الجميع.

### ****المخزون:**** هو البضائع التي تمتلكها الشركات لغرض البيع أو التأجير، وتشمل أيضًا المواد الخام.

### ****العقار بالتخصيص:**** هو الأموال المنقولة التي تم إلحاقها بعقار بشكل دائم لخدمته أو استغلاله، مثل المصاعد في المباني.

### ****العوائد**:** هي الأرباح أو الأموال المكتسبة من استخدام الضمانة أو بيعها.

### ****توضيح مبسط للمادة 2 – نطاق التطبيق****

تحدد هذه المادة **متى وأين يتم تطبيق القانون**. تنص على أن أحكام القانون **تنطبق على أي عقد أو معاملة** تتضمن **إنشاء حق ضمان** (وهو حق قانوني على الضمانة التي تُستخدم لتأمين قرض أو التزام مالي).

### ****المعاملات التي يشملها هذا القانون:****

1️⃣ **الرهن التجاري** – عندما يستخدم المقترض **أصولًا منقولة مثل المعدات أو السيارات كضمان** للحصول على قرض. إذا لم يتم سداد القرض، يحق للدائن الاستحواذ على الضمانة.

2️⃣ **البيع بشرط الاسترداد أو إعادة الشراء** – في بعض الحالات، يمكن للبائع **الاحتفاظ بحق استعادة السلعة المباعة** أو **إعادة شرائها لاحقًا** وفقًا لشروط معينة. هذه المعاملات مشمولة في القانون.

3️⃣ **نقل الملكية كضمان** – بدلاً من مجرد تقديم الضمان، **يتم نقل ملكية الأصل المنقول إلى الدائن كضمان**. ولكن بمجرد سداد الدين، تُعاد الملكية إلى المدين.

4️⃣ **البيع بشرط تأجيل نقل الملكية** – إذا تم بيع أصل منقول ولكن **لا يتم نقل ملكيته رسميًا حتى يتم دفع المبلغ بالكامل**، فإن هذه المعاملة تخضع لأحكام القانون.

5️⃣ **الضمان عن طريق تحويل الحقوق** – عندما يقوم المقترض **بتحويل حقوقه المالية (مثل الدفعات المستحقة له من العملاء) إلى الدائن** كضمان للقرض، يتم تطبيق القانون على هذه العملية.

6️⃣ **بيع الحقوق في الذمم المدينة** – إذا قامت شركة **ببيع حقها في تحصيل المدفوعات من العملاء (الذمم المدينة) إلى جهة أخرى**، فإن القانون ينظم هذه العملية لضمان حقوق الأطراف المعنية.

### ****ملخص المادة****

تؤكد المادة 2 أن جميع أنواع **المعاملات التي تتضمن ضمانات على الأموال المنقولة**، سواء كانت **رهنًا، بيعًا مشروطًا، أو نقل ملكية لضمان الدين**، **تخضع لأحكام هذا القانون لحماية حقوق جميع الأطراف**.

**الشرح المبسط للمادة 3 – أنواع الضمانات**

تحدد هذه المادة **ما يمكن استخدامه كضمان** بموجب القانون. وتنص على أن الضمانة يمكن أن تكون **أي مال منقول**، سواء كان:

* **ملموسًا (ماديًا)** أو **غير ملموس (حقوق وأصول مالية)**
* **مملوكًا حاليًا أو مستقبليًا**
* **يعود للمقترض أو للدائن أو حتى لطرف ثالث**

**أنواع الأصول التي يمكن استخدامها كضمان**

1️⃣ **الحقوق المستحقة من الغير** – تشمل **الأموال التي يدين بها الآخرون للمقترض**، سواء كانت **مستحقة الآن أو مؤجلة** (مثل الذمم المدينة).

2️⃣ **الحسابات البنكية والودائع المالية** – يمكن استخدام **الأموال الموجودة في الحسابات البنكية، حسابات الإيداع، والحسابات الجارية** كضمان للقروض.

3️⃣ **الأوراق التجارية القابلة للتحويل** – هي **مستندات تمثل أموالًا أو ملكية بضائع** ويمكن نقلها بالتظهير (التوقيع عليها لنقل الملكية)، مثل:

* **الأوراق التجارية** (مستندات تضمن دفع مبلغ مالي).
* **شهادات الإيداع البنكية** (إثبات وجود مبلغ مالي مودع في بنك).
* **بوالص الشحن** (وثائق تثبت ملكية البضائع المشحونة).

4️⃣ **المركبات وما في حكمها** – يمكن استخدام السيارات، الشاحنات، الدراجات النارية وغيرها من وسائل النقل كضمان للقروض.

5️⃣ **المعدات وأدوات العمل** – تشمل **أي آلات أو أدوات تُستخدم في الأعمال التجارية أو الصناعية** ويمكن رهنها كضمان.

6️⃣ **المخزون التجاري** – يمكن للشركات استخدام **البضائع المعدة للبيع أو المخزنة** كضمان للحصول على تمويل.

7️⃣ **الحيوانات ومنتجاتها** – يمكن استخدام **المواشي مثل الأبقار والأغنام والدواجن**، بالإضافة إلى **منتجاتها** (مثل الحليب، الصوف، اللحوم) كضمان.

8️⃣ **المحاصيل الزراعية** – يمكن للمزارعين تقديم **المحاصيل التي تم حصادها أو التي لم تُحصد بعد** كضمان للحصول على التمويل.

9️⃣ **العقار بالتخصيص (المنقولات المثبتة في العقار)** – يشمل ذلك **الأصول المنقولة التي تم تثبيتها بشكل دائم في العقارات**، مثل **الآلات الصناعية المثبتة في المصانع**.

🔟 **الأشجار والموارد الطبيعية (قبل استخراجها)** – يمكن استخدام **الأصول الطبيعية التي لم يتم استخراجها بعد كضمان**، مثل:

* **الأشجار قبل قطعها**.
* **المعادن قبل استخراجها** (مثل النفط، الغاز، والمعادن الثمينة).

**ملخص المادة 3**

تسمح هذه المادة باستخدام **مجموعة واسعة من الأصول**—من الحسابات البنكية والمخزون التجاري إلى المحاصيل الزراعية والمعادن—كضمانات، مما يسهل الحصول على التمويل للأفراد والشركات.

## ****الشرح المبسط للمادة 4 – المعاملات المستثناة من القانون****

توضح هذه المادة **المعاملات التي لا تشملها أحكام هذا القانون**. هناك حالتان رئيسيتان لا يخضعان لهذا القانون:

1️⃣ **تحويل الحقوق لغرض تحصيل الديون** – إذا قام شخص أو شركة **بنقل حقوقه المالية فقط لتحصيل ديونه** (مثل توظيف شركة تحصيل ديون لاسترجاع الأموال المستحقة)، فإن هذا القانون لا ينظم هذه العملية.

2️⃣ **شراء الديون كجزء من الاستحواذ على مشروع** – إذا قامت شركة **بشراء ديون شركة أخرى كجزء من صفقة استحواذ على الشركة نفسها**، فإن هذه العملية لا تندرج ضمن أحكام هذا القانون.

### ****ملخص المادة 4****

تضمن هذه المادة أن **تحصيل الديون العادية وعمليات استحواذ الشركات** لا تُعامل كضمانات مالية، وبالتالي لا ينطبق عليها هذا القانون.

## ****الشرح المبسط للمادة 5 – الضمانات المستثناة من القانون****

تحدد هذه المادة **أنواع الأصول التي لا يمكن استخدامها كضمانات** بموجب هذا القانون. السبب الرئيسي وراء هذه الاستثناءات هو أن هذه الأصول **يتم تنظيمها بموجب قوانين أخرى**.

1️⃣ **السفن والطائرات** – نظرًا لأن السفن والطائرات **تخضع لقوانين الملاحة البحرية والطيران**، فهي مستبعدة من هذا القانون.

2️⃣ **الأوراق المالية المدرجة في السوق المالية** – الأسهم والسندات المتداولة في البورصة **تنظمها هيئة السوق المالية**، ولا يمكن استخدامها كضمان بموجب هذا القانون.

3️⃣ **البضائع المخزنة في المستودعات العامة** – إذا تم تخزين البضائع في مستودع عام، فلا يمكن استخدامها كضمان **إلا إذا تم إنشاء حق الضمان قبل الإيداع**.

4️⃣ **العلامات التجارية** – حقوق الملكية الفكرية، مثل **الأسماء التجارية والشعارات**، مستبعدة لأنها تخضع لقوانين **الملكية الفكرية**.

5️⃣ **الحسابات الاستثمارية** – الحسابات الاستثمارية مثل **المحافظ المالية، الأسهم، والصناديق الاستثمارية** **لا يمكن استخدامها كضمان بموجب هذا القانون**.

6️⃣ **العقارات ذات السجلات المسجلة** – العقارات التي لديها **سجلات ملكية تتضمن حقوق ضمان مسجلة** **يتم تنظيمها بموجب قوانين العقارات وسجلات الملكية**، وليس بموجب هذا القانون.

### ****ملخص المادة 5****

بعض الأصول—مثل **السفن، الطائرات، الأوراق المالية، العلامات التجارية، والاستثمارات العقارية**—مستبعدة لأنها **تخضع لتنظيمات قانونية أخرى**.

**الشرح المبسط للمادة 6 – شروط إنشاء حق الضمان**

توضح هذه المادة **كيفية إنشاء حق ضمان قانوني** بحيث يكون **صالحًا وملزمًا** للأطراف المعنية.

**شروط صحة حق الضمان**

يُعتبر حق الضمان **قانونيًا وساريًا** إذا استوفى الشروط التالية:

1️⃣ **وجود اتفاق مكتوب** – يجب توثيق حق الضمان **كتابيًا**، ويمكن أن يكون:

* **في عقد منفصل** مخصص لحق الضمان.
* **ضمن عقد آخر** مثل عقد القرض أو التمويل.

2️⃣ **أن يكون الضامن مخولًا بتقديم الضمانة** – يجب أن يكون **لدى الشخص أو الشركة الحق القانوني** في استخدام الأصول المقدمة كضمان.

3️⃣ **وصف واضح للالتزام المضمون** – يجب أن يتضمن العقد:

* **تفصيل الالتزام المالي أو الدين المضمون**، سواء بشكل عام أو محدد.
* **تحديد الحد الأعلى للالتزام**، إذا كان ذلك ضروريًا.

4️⃣ **وصف واضح للضمانة** – يجب أن يكون **من الممكن التعرف على الضمانة بوضوح**، ويتم ذلك عن طريق:

* **تحديدها بشكل دقيق** (مثل مركبة معينة أو آلة معينة).
* **تحديدها بشكل عام** (مثل "جميع مخزون الشركة" أو "جميع المعدات").

5️⃣ **أن يكون للدائن مقابل في الاتفاق** – يجب أن يكون الدائن المضمون **قد قدم أو التزم بتقديم التزام مالي أو خدمة** مقابل حق الضمان، مثل تقديم قرض أو تسهيل ائتماني.

**متى يمكن إنشاء حق الضمان؟**

يمكن إنشاء حق الضمان **في أي وقت**، سواء:

* **قبل وجود الالتزام المالي** (مثل تأمين قرض مستقبلي).
* **في نفس وقت الالتزام المالي** (مثل عند توقيع اتفاقية القرض).
* **بعد وجود الالتزام المالي** (مثل تقديم ضمان جديد لدين قديم).

**ملخص المادة 6**

لكي يكون حق الضمان **قانونيًا وساريًا**، يجب أن يكون **مكتوبًا، يحدد الضمانة والالتزام بوضوح، ويستند إلى معاملة قانونية صحيحة**.

**الشرح المبسط للمادة 7 – متى يكون حق الضمان غير صالح؟**

توضح هذه المادة **الحالات التي يكون فيها حق الضمان غير صالح قانونيًا**.

1️⃣ **إذا كان القانون يمنع ذلك** – يكون حق الضمان **غير قانوني** إذا تم إنشاؤه على ممتلكات **لا يسمح القانون باستخدامها كضمان**.

🔹 **أمثلة على ذلك:**

* بعض **الأصول العامة أو الممتلكات الحكومية** لا يمكن استخدامها كضمان.
* بعض **الممتلكات الشخصية المحمية قانونيًا** قد تكون غير قابلة للرهن.

**ملخص المادة 7**

**حق الضمان غير صالح إذا كان يتعارض مع قوانين أخرى تمنع استخدام بعض الأصول كضمانات.**

**الشرح المبسط للمادة 8 – تنفيذ حق الضمان ضد الغير**

توضح هذه المادة **كيف يمكن تنفيذ حق الضمان ضد أطراف ثالثة**، أي **أشخاص أو جهات أخرى** قد يطالبون بحقوق في نفس الضمانة.

**متى يكون حق الضمان ملزمًا للغير؟**

يكون حق الضمان **ملزمًا قانونيًا ضد الغير** إذا تحقق أحد الشرطين التاليين:

1️⃣ **تسجيله في السجل الرسمي** – إذا تم **توثيق حق الضمان رسميًا**، فإنه يصبح **معترفًا به قانونيًا وقابلًا للتنفيذ**.

2️⃣ **نقل حيازة الضمانة إلى الدائن المضمون** – يمكن للدائن أن **يسيطر على الضمانة بشكل مباشر أو غير مباشر** من خلال:

* **الحيازة الفعلية** (مثل امتلاك السيارة المرهونة).
* **الحيازة القانونية** (مثل التحكم في حساب مصرفي مرهون).

**الاستثناءات**

* في بعض الحالات، **يكون نقل الحيازة هو الطريقة الوحيدة لتنفيذ حق الضمان ضد الغير**.
* سيتم **تحديد هذه الحالات في اللوائح التنفيذية** (التعليمات القانونية الإضافية).

**ملخص المادة 8**

يتمتع **حق الضمان بالحماية ضد الغير إذا تم تسجيله أو إذا كان الدائن يملك الضمانة**. ومع ذلك، في **بعض الحالات الخاصة، يكون نقل الحيازة هو الطريقة الوحيدة للتنفيذ**، وفقًا للوائح المحددة.

**الشرح المبسط للمادة 9 – تغيير طريقة تنفيذ حق الضمان**

توضح هذه المادة أنه **حتى لو تغيرت طريقة تنفيذ حق الضمان، فإنه يظل ساريًا ضد الغير**.

**ماذا يحدث عند تغيير طريقة التنفيذ؟**

1️⃣ **إذا كان حق الضمان مسجلًا ثم قام الدائن بالحصول على الحيازة الفعلية**، فإن **حق الضمان يظل ساريًا**.

2️⃣ **إذا كان حق الضمان قائمًا على الحيازة الفعلية ثم تم تسجيله**، فإنه **لا يزال ساريًا ضد الغير**.

**لماذا هذه المادة مهمة؟**

* تضمن **استمرار صلاحية حق الضمان** حتى لو تغيرت طريقة التنفيذ.
* تمنع **محاولات التحايل القانونية** حيث قد يحاول المدينون أو أطراف ثالثة الطعن في حق الدائن بسبب تغيير تقني في طريقة التنفيذ.

**ملخص المادة 9**

**يمكن تغيير طريقة تنفيذ حق الضمان (من التسجيل إلى الحيازة أو العكس)، لكن ذلك لا يؤثر على صلاحيته القانونية ضد الغير**.

**الشرح المبسط للمادة 10 – حق الضمان على العوائد**

توضح هذه المادة **كيف يتم تطبيق حق الضمان على العوائد (المبالغ أو الفوائد التي تتحقق من الضمانة الأصلية)**.

**كم من الوقت يستمر حق الضمان على العوائد؟**

1️⃣ **صلاحية تلقائية لمدة 15 يومًا** – إذا حققت الضمانة **عوائد مالية (مثل بيع المخزون التجاري)**، فإن **حق الضمان يظل ساريًا تلقائيًا لمدة 15 يومًا** بعد استلام الضامن (المقترض) لها.

* **استثناء:** إذا كان الاتفاق الأصلي **يستبعد العوائد**، فلا ينطبق عليها حق الضمان.

2️⃣ **انتهاء حق الضمان على العوائد** – بعد **مرور 15 يومًا**، ينتهي حق الضمان **ما لم تكن العوائد**:

* **نقدية ومحددة بوضوح** (مثل مبلغ محدد في حساب بنكي).
* **مذكورة صراحة في تسجيل الضمان**.

**ملخص المادة 10**

إذا كان **حق الضمان يشمل العوائد**، فإنه يبقى **صالحًا لمدة 15 يومًا بعد استلامها**. ومع ذلك، فإن بعض العوائد النقدية أو العوائد **المسجلة رسميًا** قد تظل مشمولة بالضمان بعد هذه الفترة.

**الشرح المبسط للمادة 11 – حق الضمان على الحقوق المستحقة من الغير**

توضح هذه المادة **متى يصبح حق الضمان ساريًا إذا كانت الضمانة حقًا ماليًا مستحقًا من طرف ثالث** (مثل الديون أو المستحقات المالية).

**متى يصبح حق الضمان ساريًا؟**

* إذا كانت الضمانة **حقًا ماليًا مستحقًا على طرف ثالث** (مثل الذمم المدينة)، فإن **حق الضمان يصبح ساريًا ضد هذا الطرف من تاريخ إبلاغه رسميًا بإنشاء حق الضمان**.

**مثال:**

📌 شركة تستخدم **المدفوعات المستحقة من عملائها كضمان** للحصول على قرض. يصبح **حق الضمان ملزمًا للعملاء بمجرد إخطارهم رسميًا بذلك**.

**ملخص المادة 11**

**لا يكون حق الضمان على حقوق الطرف الثالث ساريًا إلا بعد إبلاغ هذا الطرف رسميًا**.

## ****الشرح المبسط للمادة 12 – منع تقييد استخدام الحقوق كضمان****

توضح هذه المادة أن **الاتفاقيات لا يمكن أن تمنع الضامن (المقترض) من استخدام حقوقه المالية كضمان**.

### ****النقاط الرئيسية:****

1️⃣ **لا يمكن لأي عقد أن يمنع الضامن من تقديم حقوقه المالية (مثل المستحقات المستقبلية) كضمان**.

2️⃣ **حتى لو احتوى العقد على بند يمنع ذلك، يظل حق الضمان ساريًا وقابلًا للتنفيذ**.

3️⃣ **لا يزال بإمكان الطرف الذي فرض القيد المطالبة بحقوقه التعاقدية من الضامن**.

### ****مثال:****

📌 شركة توقع عقدًا ينص على "لا يمكنك استخدام المدفوعات المستقبلية كضمان." ومع ذلك، إذا قامت الشركة **باستخدام هذه المدفوعات كضمان، فإن حق الضمان يظل صالحًا**، ويمكن للدائن المطالبة بأمواله. لكن **الطرف الآخر لا يزال بإمكانه المطالبة بحقوقه وفقًا للعقد**.

### ****ملخص المادة 12****

**لا يمكن لأي اتفاقية أن تمنع المقترض من استخدام ديونه أو حقوقه المالية كضمان**، ولكن لا يزال للطرف الآخر الحق في المطالبة بتنفيذ شروط العقد.

**الشرح المبسط للمادة 13 – حقوق الضمان على العقار بالتخصيص**

توضح هذه المادة **كيف يستمر حق الضمان في النفاذ قانونيًا** حتى لو **تحولت الضمانة إلى عقار بالتخصيص** (أي عندما يصبح الأصل المنقول جزءًا دائمًا من العقار، مثل تركيب آلة صناعية في مصنع).

**1. استمرار صلاحية حق الضمان حتى بعد تثبيت الضمانة**

📌 **ماذا يحدث إذا أصبحت الضمانة عقارًا بالتخصيص؟**

* يظل **حق الضمان ساريًا ضد الغير** حتى لو تم **إلحاق الأصل المنقول بالعقار بشكل دائم**، بشرط أن يكون **مسجلًا في السجل الرسمي للضمانات**.
* هذا يعني أن **الدائن المضمون لا يفقد حقوقه في الضمانة حتى لو أصبحت جزءًا من العقار**.

**2. الأولوية بين الدائنين المضمونين بالعقار وبالمنقول**

📌 **من له الأولوية عند إلحاق الأصل بالعقار؟**

* إذا كان هناك **حق ضمان مسجل على الأصل المنقول قبل أن يتم تثبيته في العقار**، فإنه **يظل ساريًا ضد الدائنين الذين لديهم حقوق على العقار نفسه**.
* هذا ينطبق **سواء كان العقار مستخدمًا كضمان قبل أو بعد** إلحاق الأصل المنقول به.

🔹 **مثال:**  
شركة تأخذ قرضًا وتقدم **آلة تصنيع كضمان**. لاحقًا، يتم **تركيب الآلة بشكل دائم في المصنع**.

* إذا كان **حق الضمان على الآلة مسجلًا قبل تركيبها في المصنع**، فإن **الدائن يظل له الحق في استردادها** حتى لو كان المصنع نفسه مستخدمًا كضمان لقرض آخر.

**3. الاستثناء – أولوية الدائن العقاري في بعض الحالات**

📌 **متى يكون للدائن العقاري الأولوية على الضمانة؟**

* إذا كان **هناك رهن عقاري مسجل على العقار قبل تثبيت الضمانة فيه**، فإن **صاحب الرهن العقاري يكون له الأولوية**، إلا إذا كان **حق الضمان على الضمانة مسجلًا مسبقًا**.

🔹 **مثال:**  
مصنع مرهون لبنك، وبعد ذلك تقوم الشركة بتركيب **نظام تكييف جديد كعقار بالتخصيص**، وتستخدمه كضمان لقرض آخر.

* إذا كان **النظام تم تركيبه بعد تسجيل الرهن العقاري على المصنع**، فإن **للبنك الأولوية في المطالبة به**.
* لكن إذا تم **تسجيل حق الضمان على النظام مسبقًا**، فإن الدائن الآخر يمكنه المطالبة بحقوقه عليه.

**ملخص المادة 13**

✔️ **يظل حق الضمان ساريًا حتى لو أصبحت الضمانة جزءًا من العقار، بشرط تسجيله رسميًا**.  
✔️ **إذا كان حق الضمان مسجلًا قبل تثبيت الأصل في العقار، فإنه يكون ملزمًا للدائنين العقاريين**.  
✔️ **إذا كان هناك رهن عقاري مسجل مسبقًا، فإن صاحب الرهن العقاري يكون له الأولوية، إلا إذا كان حق الضمان على الأصل مسجلًا مسبقًا**.

**الشرح المبسط للمادة 14 – حق الضمان على الأصول المنقولة المرفقة بغيرها**

تنص هذه المادة على أن **حق الضمان يظل ساريًا حتى لو تم إرفاق الضمانة بأصل منقول آخر، طالما يمكن فصلها وإزالتها دون تلف**.

**النقاط الأساسية:**

✔️ إذا كان **الأصل المنقول مرهونًا كضمان**، ثم تم **إرفاقه بأصل منقول آخر**، فإن **حق الضمان لا يسقط**.  
✔️ لا يؤدي إرفاق الضمانة بأصل آخر إلى **إلغاء حق الدائن** في المطالبة بها.  
✔️ يظل للدائن الحق في **استرداد الضمانة بشكل منفصل**، طالما أنها **قابلة للفصل**.

**مثال:**

📌 شركة مقاولات **تستخدم مولد كهربائي كضمان** للحصول على قرض. لاحقًا، يتم **تركيب المولد على وحدة متنقلة** ولكنه لا يزال **قابلًا للفصل**.

* يظل **حق الضمان ساريًا**، حتى لو أصبح المولد جزءًا من وحدة أكبر.
* إذا تخلفت الشركة عن السداد، يمكن للدائن **استرداد المولد بشكل مستقل**.

**ملخص المادة 14**

✔️ **إذا تم إرفاق الضمانة المنقولة بأصل منقول آخر، فإن حق الضمان يظل ساريًا ضد الغير، طالما يمكن فصل الضمانة عن الأصل الجديد**.

**الشرح المبسط للمادة 15 – نقل حق الضمان إلى دائن آخر**

توضح هذه المادة أنه **إذا قام الدائن المضمون بنقل حق الضمان إلى جهة أخرى، فإنه يظل ساريًا ضد الغير حتى لو لم يتم تسجيل النقل**.

**النقاط الأساسية:**

✔️ **يمكن للدائن المضمون نقل حقوقه إلى دائن آخر** دون الحاجة إلى **إعادة تسجيل حق الضمان**.  
✔️ يظل **حق الضمان ملزمًا قانونيًا ضد الغير**، حتى بعد انتقاله إلى دائن جديد.  
✔️ هذا يحمي **انتقال حقوق الضمان من الطعون القانونية**، ويضمن استمرار تنفيذها.

**مثال:**

📌 بنك **يقدم قرضًا لشركة بضمان معدات صناعية**. لاحقًا، يقوم البنك **ببيع القرض وحق الضمان إلى مؤسسة مالية أخرى**.

* يظل **حق الضمان ساريًا ضد الغير**، حتى لو لم يتم **إعادة تسجيله باسم الدائن الجديد**.

**ملخص المادة 15**

✔️ **إذا تم نقل حق الضمان من دائن إلى آخر، فإنه يظل ساريًا ضد الغير، حتى لو لم يتم تسجيل النقل**.

**الشرح المبسط للمادة 16 – تسجيل حق الضمان**

توضح هذه المادة **كيفية تسجيل حق الضمان بشكل صحيح وما هي المتطلبات القانونية لذلك**.

### ****1. يجب الحصول على موافقة الضامن****

📌 **لا يمكن تسجيل حق الضمان إلا بعد الحصول على موافقة خطية من الضامن (المقترض)**. وهذا يضمن أن المقترض **يوافق على استخدام الضمانة**.

### ****2. إجراءات التسجيل****

* يجب أن يتم التسجيل **وفقًا للإجراءات الرسمية** المحددة في اللوائح.
* تشمل عملية التسجيل **تقديم نموذج إلكتروني** يحتوي على المعلومات التالية:  
  1️⃣ **بيانات الضامن** – الاسم الكامل ورقم الهوية أو السجل الرسمي.  
  2️⃣ **بيانات الدائن المضمون** – الاسم، العنوان، ومعلومات الاتصال الخاصة بالدائن.  
  3️⃣ **وصف الضمانة** – **تفصيل واضح** للأصل المرهون كضمان، وفقًا للمادة 6.  
  4️⃣ **تاريخ انتهاء التسجيل** – وهو التاريخ الذي **ينتهي فيه تسجيل حق الضمان**.

### ****ملخص المادة 16****

✔️ **يجب أن يوافق الضامن كتابيًا قبل تسجيل حق الضمان**.  
✔️ **يتطلب التسجيل تقديم نموذج إلكتروني يتضمن بيانات الضامن، الدائن، والضمانة**.  
✔️ **هذه الشروط تضمن الشفافية في تسجيل حقوق الضمان**.

## ****الشرح المبسط للمادة 17 – انتهاء وإلغاء تسجيل الضمان****

تحدد هذه المادة **متى ينتهي تسجيل حق الضمان وما هي مسؤوليات الدائن**.

### ****1. متى ينتهي تسجيل الضمان؟****

* يتم **إلغاء تسجيل حق الضمان إذا**:  
  1️⃣ **قرر الدائن المضمون إلغاؤه**.  
  2️⃣ **انتهت مدة التسجيل المحددة في السجل**، إلا إذا تم **تمديدها قبل انتهاء المدة**.  
  3️⃣ **صدر حكم قضائي بإلغاء التسجيل**.

### ****2. يجب على الدائن إلغاء التسجيل عند انتهاء حق الضمان****

* إذا انتهى **حق الضمان نفسه قبل انتهاء مدة التسجيل**، يجب على **الدائن إلغاء التسجيل خلال 15 يومًا**.
* إذا **لم يقم الدائن بالإلغاء في الوقت المحدد، فإنه مسؤول عن تعويض الضامن عن أي ضرر ناتج** عن التأخير.

### ****مثال:****

📌 شركة **ترهن معداتها كضمان** للحصول على قرض، ولكنها **تسدد القرض مبكرًا**. إذا **نسي البنك إزالة التسجيل**، فقد يمنع ذلك الشركة من **استخدام المعدات كضمان لقرض آخر**.

* في هذه الحالة، **يجب على البنك تعويض الشركة عن أي خسائر مالية ناتجة عن ذلك**.

### ****ملخص المادة 17****

✔️ **ينتهي تسجيل الضمان إذا قام الدائن بإلغائه، أو انتهت مدته، أو تم حذفه بقرار محكمة**.  
✔️ **إذا انتهى حق الضمان قبل انتهاء التسجيل، يجب إلغاؤه خلال 15 يومًا**.  
✔️ **إذا لم يقم الدائن بالإلغاء، فإنه مسؤول عن تعويض الضامن عن الأضرار**.

## ****الشرح المبسط للمادة 18 – الوصول إلى السجل****

تنص هذه المادة على أن **أي شخص يمكنه الاطلاع على السجل والحصول على معلومات رسمية حول تسجيل حقوق الضمان**.

### ****النقاط الأساسية:****

✔️ **يمكن لأي شخص الاطلاع على السجل وطلب بيانات عن حق الضمان**.  
✔️ **يُعتبر النسخ المطبوعة المعتمدة وثائق قانونية صالحة** لإثبات:

* تاريخ التسجيل
* وقت التسجيل
* تفاصيل حق الضمان

### ****لماذا هذه المادة مهمة؟****

📌 **يضمن الوصول العام إلى السجل الشفافية**، مما يسمح للمؤسسات والأفراد **بالتحقق من وجود أي حقوق ضمان على الأصول قبل إتمام الصفقات**.

### ****مثال:****

📌 شخص يرغب في **شراء سيارة مستعملة**. قبل الشراء، يقوم **بفحص السجل** للتأكد من أن السيارة **ليست مرهونة كضمان لقرض قائم**.

### ****ملخص المادة 18****

✔️ **يمكن لأي شخص التحقق من حقوق الضمان المسجلة**.  
✔️ **النسخ المطبوعة المعتمدة تعتبر دليلاً قانونيًا على التسجيل**.  
✔️ **يضمن هذا النظام الشفافية ويمنع النزاعات على ملكية الأصول**.

## ****الشرح المبسط للمادة 19 – حق الأولوية****

توضح هذه المادة **كيف يتم تحديد أولوية الدائنين المضمونين عندما يكون هناك أكثر من حق ضمان على نفس الأصل**. وتضمن هذه القواعد **أن الدائن الذي له الأولوية يحصل على أمواله أولًا في حالة التخلف عن السداد**.

### ****1. يمكن للمقترض (الضامن) استخدام نفس الضمانة لأكثر من قرض****

📌 يمكن للمقترض **تقديم نفس الأصل كضمان لأكثر من دائن**، لكن **ليس كل الدائنين لديهم نفس الحقوق**. يتم تحديد **الأولوية وفقًا للقواعد المحددة** في هذه المادة.

### ****2. كيف يتم تحديد الأولوية بين الدائنين؟****

📌 **من يحصل على أمواله أولًا عندما يكون هناك أكثر من دائن يطالب بنفس الضمانة؟**

✔️ **(أ) حق الضمان المُنفّذ ضد الغير له الأولوية على الحقوق غير المنفّذة**

* إذا كان حق الضمان **مسجلًا أو تم نقل الحيازة**، فإنه **يكون له الأولوية على الحقوق التي لم يتم تنفيذها (غير مسجلة أو لم يتم نقلها)**.

✔️ **(ب) الحقوق المسجلة لها الأولوية على الحقوق المنفذة بوسائل أخرى**

* إذا كان هناك **أكثر من حق ضمان منفذ**، فإن **الحقوق المسجلة تأخذ الأولوية على الحقوق التي تعتمد على الحيازة**.

✔️ **(ج) إذا كان هناك أكثر من حق ضمان مسجل، فإن الأولوية تكون للأول في التسجيل**

* عندما يكون هناك **أكثر من دائن قام بتسجيل حق الضمان**، فإن **أول دائن قام بالتسجيل يحصل على الأولوية**.

✔️ **(د) إذا كان هناك أكثر من حق ضمان معتمد على الحيازة، فإن الأولوية تكون لأول دائن حصل على الحيازة**

* إذا قام أكثر من دائن **بتنفيذ حقوق الضمان من خلال الحيازة بدلًا من التسجيل**، فإن **أول دائن يحصل على الحيازة الفعلية للضمانة له الأولوية**.

✔️ **(هـ) إذا لم يكن هناك أي حقوق ضمان منفذة، فإن الأولوية تكون لأول دائن أنشأ حق الضمان**

* إذا لم يقم الدائنون **بتسجيل الضمان أو الحصول على الحيازة**، فإن الأولوية تكون **لأول دائن وقّع اتفاقية الضمان**

### ****3. استثناءات من قواعد الأولوية****

📌 **هل يمكن أن تكون هناك استثناءات لهذه القواعد؟**

* نعم، **قد تحدد اللوائح التنفيذية قواعد أولوية خاصة** لبعض أنواع المعاملات أو الأصول.

🔹 **مثال:**

* بعض **القروض أو الأصول الخاصة (مثل القروض المدعومة من الحكومة أو التمويل الخاص بمشاريع معينة)** قد تحصل على **أولوية خاصة بغض النظر عن ترتيب التسجيل أو الحيازة**.

### ****ملخص المادة 19****

✔️ **يمكن للمقترض استخدام نفس الأصل كضمان لأكثر من قرض**.  
✔️ **الأولوية تعتمد على ما إذا كان حق الضمان مسجلًا أو تم نقله عن طريق الحيازة**.  
✔️ **الحقوق المسجلة تأخذ الأولوية على الحقوق المعتمدة على الحيازة**.  
✔️ **إذا تم تسجيل أكثر من حق ضمان، فإن الأولوية تكون لمن قام بالتسجيل أولًا**.  
✔️ **إذا كان هناك أكثر من حق ضمان بالحيازة، فإن الأولوية تكون لمن حصل على الحيازة أولًا**.  
✔️ **إذا لم يتم تنفيذ أي من حقوق الضمان، فإن الأولوية تكون لأول دائن وقع اتفاق الضمان**.  
✔️ **قد يتم تطبيق قواعد أولوية خاصة لبعض الأصول أو المعاملات المحددة**.

## ****الشرح المبسط للمادة 20 – أولوية الدائنين المضمونين على الديون الأخرى****

تحدد هذه المادة **أن الدائنين المضمونين لهم الأولوية في استيفاء حقوقهم المالية** قبل أي ديون أخرى.

### ****النقاط الأساسية:****

✔️ إذا كان **حق الضمان مسجلًا أو منفذًا بالحيازة**، فإن **الدائن المضمون يحصل على أمواله أولًا** قبل الآخرين.  
✔️ **الدائنون المضمونون لهم الأولوية على:**

* **حقوق العمال** (مثل الأجور غير المدفوعة).
* **المستحقات الحكومية** (مثل الضرائب والغرامات).

### ****لماذا هذه المادة مهمة؟****

📌 هذه المادة تحمي **المقرضين الذين قدموا قروضًا مضمونة**، مما يضمن لهم استرداد أموالهم **حتى لو كان هناك ديون أخرى على نفس المدين**.

### ****مثال:****📌 شركة **تخلفت عن سداد عدة ديون**، بما في ذلك **قرض مضمون من بنك، وأجور الموظفين غير المدفوعة، وضرائب حكومية**.

* لأن البنك **لديه حق ضمان مسجل على معدات الشركة**، فإنه **يتم تسديده أولًا** قبل دفع رواتب العمال أو الضرائب.

### ****ملخص المادة 20****

✔️ **الدائنون المضمونون لهم الأولوية في استرداد أموالهم على أي ديون أخرى**.  
✔️ **حتى أجور العمال والمستحقات الحكومية تأتي بعد الدائنين المضمونين** في ترتيب السداد.

## ****الشرح المبسط للمادة 21 – التنازل عن الأولوية****

توضح هذه المادة **أنه يمكن للدائن المضمون التنازل عن حق الأولوية الخاص به، دون التأثير على حقوق الدائنين الآخرين**.

### ****النقاط الأساسية:****

✔️ يمكن للدائن المضمون **التنازل عن حق الأولوية الخاص به** بموجب **اتفاقية مكتوبة**.  
✔️ **هذا التنازل لا يؤثر على حقوق الدائنين الآخرين**—بل يقتصر فقط على الدائن الذي تنازل.  
✔️ **لا حاجة لإعادة التسجيل**—يكون التغيير **ساريًا قانونيًا مباشرة ضد الغير**.

### ****لماذا هذه المادة مهمة؟****

📌 تسمح هذه المادة **بمرونة أكبر** بين الدائنين المضمونين، مما يتيح لهم **إعادة ترتيب الأولويات** دون تعقيدات قانونية.

### ****مثال:****

📌 بنك لديه **حق الضمان الأول على معدات مصنع**، لكنه يوافق **كتابيًا على السماح لمصرف آخر بأن يأخذ الأولوية**.

* **هذا التغيير يصبح ساريًا قانونيًا مباشرة**، حتى لو لم يتم تسجيله في السجل.

### ****ملخص المادة 21****

✔️ **يمكن للدائن المضمون التنازل عن حق الأولوية كتابيًا**.  
✔️ **التنازل لا يؤثر على ترتيب الدائنين الآخرين**.  
✔️ **لا حاجة لإعادة التسجيل، ويظل التغيير ساريًا قانونيًا ضد الغير**.

## ****الشرح المبسط للمادة 22 – حق التتبع****

تحدد هذه المادة **القواعد المتعلقة بنقل ملكية الضمانة**، وتوضح **ما يحدث إذا تم النقل بطريقة غير قانونية**.

### ****1. متى يمكن للمقترض (الضامن) نقل ملكية الضمانة؟****

📌 لا يمكن للمقترض **نقل ملكية الضمانة إلا في حالتين**:  
✔️ **إذا وافق الدائن المضمون (المقرض) على النقل**.  
✔️ إذا كان النقل يتم **ضمن النشاط التجاري العادي للمقترض** (مثل بيع متجر تجزئة للبضائع المرهونة كجزء من عمله اليومي).

🔹 **مثال:**

* شركة سيارات **تستخدم مخزونها من السيارات كضمان لقرض**.
* الشركة **يمكنها بيع السيارات للعملاء كجزء من عملها المعتاد**.
* لكن إذا أرادت **نقل سيارة كهدية أو استخدامها كضمان لقرض آخر، يجب عليها الحصول على موافقة الدائن**.

### ****2. ماذا يحدث إذا قام المقترض بنقل الضمانة دون إذن؟****

📌 إذا **تم نقل الضمانة دون موافقة** وكان حق الضمان **مسجلًا أو منفذًا ضد الغير**، يحق للدائن المضمون **تتبع الضمانة واستردادها**، بغض النظر عن من يملكها الآن.

🔹 **مثال:**

* مصنع **يرهن معدات صناعية للحصول على قرض**.
* مالك المصنع **يبيع المعدات لشركة أخرى دون إذن الدائن**.
* لأن **حق الضمان مسجل رسميًا**، يحق للدائن **استرداد المعدات من الشركة الجديدة**.

### ****ملخص المادة 22****

✔️ **لا يمكن للمقترض نقل ملكية الضمانة إلا بموافقة الدائن، إلا إذا كان ذلك ضمن النشاط التجاري المعتاد**.  
✔️ **إذا تم نقل الضمانة بطريقة غير قانونية، يمكن للدائن تتبعها واستردادها، بغض النظر عن من يملكها الآن**.

**المادة 23: كيفية استعادة الضمانات من قبل المقرضين**  
إذا فشل المقترض في سداد القرض، يمكن أن يتفق الطرفان مسبقًا على أن المقرض يمكنه استعادة الضمان (الأصل المستخدم كضمان) دون الحاجة إلى الذهاب إلى المحكمة. يجب أن يكون هذا الاتفاق مكتوبًا قبل حدوث أي مشكلة في السداد. يمكن للمقرض بيع الضمان من خلال مزاد علني، أو بيع مباشر، أو الاحتفاظ به لتسوية الدين. ستضع الحكومة قواعد لضمان أن تتم هذه العملية بشكل عادل.

**المادة 24: تجهيز الضمان للبيع**  
إذا استولى المقرض على الضمان بسبب عدم السداد، فله الحق في إصلاحه أو تحسينه قبل بيعه للحصول على سعر أفضل.

**المادة 25: إزالة أي مطالبات على الضمان بعد بيعه**  
بمجرد بيع الضمان بشكل قانوني، يتم إزالة أي مطالبات أو حقوق مرتبطة به. هذا يعني أن المالك الجديد للضمان لن يكون مسؤولًا عن الديون السابقة المرتبطة به.

**المادة 26: كيفية توزيع الأموال الناتجة عن بيع الضمان**  
إذا لم يكن بيع الضمان كافيًا لتغطية جميع الديون، فيجب توزيع الأموال حسب الترتيب التالي:

1. تكاليف إصلاح وتجهيز الضمان للبيع.
2. نفقات تنفيذ البيع وإنفاذ الضمان.
3. سداد الدائنين المضمونين حسب أولوياتهم.

إذا كان هناك فائض من الأموال بعد البيع، فيجب إعادته إلى المقترض. وإذا بقي جزء من الدين غير مدفوع، يظل المقترض مسؤولًا عن سداده.

**المادة 27: إدارة سجل الضمانات**  
ستقوم وزارة التجارة بإنشاء وإدارة **سجل الضمانات** لتوثيق جميع الحقوق المرتبطة بالضمانات. قد تسمح الوزارة أيضًا لوكالة خاصة بإدارته. يتحمل المقرض الذي يسجل الضمان مسؤولية التأكد من صحة جميع المعلومات. إذا كان هناك نزاع حول التسجيل، يمكن للطرف المتضرر تقديم شكوى إلى المحكمة.

**المادة 28: تنفيذ القانون**  
يجب على وزير التجارة إصدار **اللائحة التنفيذية** لهذا القانون خلال **30 يومًا** من نشره. ستشمل هذه اللائحة:

* خطوات تسجيل الضمانات.
* إجراءات البحث في **سجل الضمانات** والحصول على نسخ رسمية.
* الرسوم المقررة لخدمات **سجل الضمانات**.

**المادة 29: متى يصبح القانون ساري المفعول**  
يصبح هذا القانون **رسميًا وملزمًا** بمجرد نشره في **الجريدة الرسمية**.